

المملكة تحتفل غداً بعيدها الوطني الـ 81 باستراتيجية واضحة وخطى ثابتة

السعودية.. قصة الوحدة العربية الناجحة وأمل المسلمين



اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية

بقلم - الدكتور عبدالحسن بن فهد المارك:

يمثل اليوم الوطني بالنسبة للمملكة العربية السعودية حكومة وشعباً، وهي تحتفل بالذكرى الواحد والثمانين لتوحيدها عودة للتاريخ وتحديداً عام 1351هـ الموافق 1932م، حيث استطاع مؤسس المملكة المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود من توحيدها بعد جهاد استمر لمدة 32 عاماً منذ 1329هـ الموافق 1900م من أجل لم صفوف أبناء المملكة تحت راية التوحيد في وحدة سياسية واجتماعية وتنظيمية بعد أن كانوا لفترة طويلة قبائل وقبائل متفرقة ومتناحرة، فلتاسست دولة عربية فنية تزهر بتطبيق شرع الله وتصدق بتعاليم الإسلام السمحة وقيمه الإنسانية، حريصة على التضامن العربي والإسلامي والسلام الدولي وفق رؤية سياسية واعية للمغفور له الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن رحمه الله الذي استطاع أن يجعل للمملكة العربية السعودية دولة لها نطقها العربي والإسلامي الدولي، فكانت المملكة من الدول المؤسسة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة، واستمد رحمة الله من الشريعة الإسلامية منهاجاً ونبراساً له فحقق له الله ما يصبو إليه وتكاتف الناس حوله وجعل للوطن شعاراً يعترز فيه كل مسلم، وهو راية التوحيد وتحقق لهذه الأرض أمنها واستقرارها وازدهرت الحياة وسن الأنظمة والقواعد وفق دستور شرعي يعطي كل ذي حق حقه.

ولقد استطاع بحكته أن يعطي للحكم في هذه البلاد مفهوماً جديداً للإصلاح، حيث بين للناس أنه منهم ومعهم، وأنه يشاركهم همومهم، وسعى لدرح الظلم ونشر العدل ووحد هذه البلاد على عقيدة صحيحة وعلى قلب واحد وشعب واحد، وترجم تلك المعاني في حياته وأخذ يبني البلاد ويجمع شمل الأمة ويوحد رأيها وكلمتها، وبعد اكتمال قوميات الوحدة وإعلان قيام المملكة العربية السعودية، وضع أسس وقواعد الدولة، كان لبعده نظره وذكائه الأثر الأكبر في الانتقال بالبلد التي كانت تعد الأقرق مقارته بكبرها وتباعد إرطافها وقلة مقدراتها وضعف إمكانياتها وانعدام الهياكل البنوية والإدارية والترابط بين أجزائها المترامية من حالة السكون والخلود إلى بناء الدولة وتعزيز ركائزها وبناءها داخلياً ثم مد علاقات حسن الجوار والصداقة إلى الدول المجاورة والصديقة ونعم شعب المملكة بعد هذه اللحظة القوية التي يسودها الحب والاحترام والتبعية ورجد العيش، وأصبح ذلك التحضر وعدم استتباب الأمن والتخلف والعصية من الماضي بعد تأسيس كيان قوي فعال قائم على العدل والأمن والذين يعتبران داعم رئيسي للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، استطاع أبناءه الكرام من بعده أن يكملوا المسيرة وجعلوا هذه الجزيرة واحات من البناء والأزدهار المتواصل الذي نعيشه اليوم، مستمدين من رؤية وحكمة والدهم الكثير الكثير، حيث تعاقب على الحكم من بعده الملك سعود، فيصل، خالد - وفهد - رحمه الله - واليوم يحمل الراية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحضه ولي العهد سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز - والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء سمو الأمير ثالث بن عبد العزيز - حفظهم الله - لأن اليوم الوطني ذكرى غالية على قلوب الجميع يحق فيها بالعباءة والانجاز وتمثل فرصة كبرى للتفكير في هذه المسيرة التي تحققت وبسطت منها العبر والدروس لهذا القائد الفذ الذي استطاع بحكته وناقد بصيرته وإيمانه الراسخ بالله عز وجل، أن يبني هذه الدولة الشامخة ويشيد ثوابتها النيرة التي تشهد تطورها وتتطلع لغد أفضل في سعينا الدائم إلى كل ما من شأنه رفعة الوطن في جميع المجالات للتحاق بركب الدول المتقدمة، حيث قطعت المملكة وشهدت نموها كبراً في سنوات قصيرة قياساً بعمر الأمم ما جعلها تحقل مركزاً مرموقاً على المستوى السياسي كدولة إسلامية لها أهميتها العظمى كمهبط للحج وقبلة للمسلمين ودورها المهم في الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية والدولية العادلة والحرص على تعزيز مبادئ السلم والعدل والأمن في العالم، وتنسعي بكل إخلاص لحل مشكلات المنطقة والقضايا الدولية بما تملكه من دور سياسي كبير في العالم العربي والإسلامي والدولي، وبما تملكه من مصداقية سياسية نظراً لتمتعها بدبلوماسية مرمزة تالت احترام دولي لآرائها وبعده نظرها ومبادرتها الحكيمة ومواقفها الإنسانية النبيلة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أشيد بالعلاقات الأخوية المتميزة التي تربط بين المملكة ومملكة البحرين الشقيقة القائمة على الود الخالص والمحبة الصادقة بين القيادتين والشعبين، وعلى ما تلقاه السفارة من رعاية وتقدير كريمين من جلالة الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة ورئيس الوزراء سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة وولي العهد سمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة - حفظهم الله ومن جميع المسؤولين والجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة في مملكة البحرين الشقيقة.

كما يشرفني أن أرفع باسمي ومنسوبي سفارة خادم الحرمين الشريفين في مملكة البحرين الشقيقة أسمى عبارات التهاني والتبريكات للقيادة الرشيدة والأسرة المالكة الكريمة ولسمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وسمو نائبه سمو الأمير عبدالعزيز بن عبدالله آل سعود والشعب السعودي الوفي النبيل، سائلين المولى عز وجل أن يديم على بلادنا نعمة الأمن والاستقرار والعتاء والرخاء تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء - حفظهم الله ورعاهم.

* سفير المملكة العربية السعودية لدى مملكة البحرين

الموارد البشرية التي تشمل مختلف قطاعات التعليم والتدريب، وقطاع التنمية الاجتماعية والصحة. إن.

أكبر ميزانيات التعليم

وفي المجال التعليمي، خصصت في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أكبر ميزانيات في تاريخ المملكة للتعليم، ووصل عدد الجامعات الحكومية إلى 25 جامعة تضم 500 كلية تتوزع على 76 مدينة ومحافظة، بالإضافة إلى 8 جامعات أهلية، وعشرات الكليات، ووصلت نسبة المقبولين من خريجي الثانوية العامة في عهده إلى 92٪، وفتح الإبتعاث الخارجي بدعم سخي من لدنه - أيداه الله - ليصل عدد المتبعثين إلى نحو 120 ألف طالب وطالبة، يدرسون في أكثر من 34 بلداً حول العالم، وفتح المجال للإبتعاث الداخلي لتتولى الدولة الإنفاق على 50٪ من عدد الطلبة المقبولين في الجامعات والكليات الأهلية، وافتتح في الرابع من شوال 1430هـ جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية ليعلم نبراساً جديداً يحمل لواء العلم والمعرفة ويشعل الريادة لينير درباً جديداً واعداً للأجيال في ظل منجز وطني ودولي، يواكب التغيرات العالمية في مسارات التعليم الحديث من خلال تأسيس الجامعات البحثية.

وفي المجال الصحي، تم رفع الحد الأعلى في برنامج تمويل المستشفيات من وزارة المالية من خمسين مليون ريال إلى مئتي مليون ريال خلال عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود. كما أمر خادم الحرمين الشريفين باعتماد مبلغ ستة عشر مليار ريال لوزارة الصحة لتنفيذ وتوسعة عدد من المدن الطبية والمراكز والمستشفيات.

المرأة السعودية مميزات وحقوق

وبخصوص المرأة، لقد تالت المرأة في عهد الملك عبد الله مميزات وحقوقاً أسهمت في ارتقاء مكانة المرأة وزادت في حظتها التنموية (المرأة والتنمية) ما بين تصميم المملكة للمضي قدماً بالتنمية مهارات المرأة السعودية باعتبارها نصف المجتمع. ولقد انضمت المملكة إلى اتفاقية مكافئة مختلف أشكال التمييز ضد المرأة وما تلاها من اتفاقيات دليل ما تقوم به المملكة لتهيئة أرض خصبة لعمل المرأة وأشهرها في مسيرة التطور التي تشهدتها المملكة في شتى المجالات، إذ فرضت العديد من فرص العمل لها في مجالات مختلفة وشغلت حيزاً في مجال التعليم والمجالات الصحية والأعمال الخاصة، كما بلغ عدد المبتعثات خارج المملكة لوصلة مسيرتهن التعليميه أكثر من 25 ألف طالبة.

وما نراه أيضاً من استحداثات الكثير من المراكز النسائية التابعة لمختلف المرافق الحكومية والوزارية وتعيين العديد من النساء على المراتب الممتازة، كما عين في مجلس الشورى عدد من المستشارات وأعطيت الفرصة للعمل في إدارة الغرف التجارية من قبل سيدات سعوديات فاعلات لمشاركة الرجال اجتماعات المجلس وقرارات أصدرتها في صنع القرارات التي تتمخض عن احتياجاتهم، وخصصت لها أهدافها في مددها الزمنية المحددة، وإعطاء ذلك أولوية قصوى لما له من تأثير مباشر على رفح مستوى معيشة المواطن وتحسين نوعية حياتهم، خاصة في ضوء ما رُصد لها من إنفاق تنموي طموح، بلغ (1444) بليون ريال، تجاوزت بنسبة (67٪) ما رُصد من إنفاق تنموي خلال خطة التنمية الثامنة، وخصص النصيب الأكبر من هذا الإنفاق لقطاع تنموية



مركز أن أساس النهضة لأي بلد هو الدعم غير المحدود للتنمية الاقتصادية من أجل تحسين مستوى معيشة المواطن فكان توسيع قاعدة الاقتصاد وتنمية الصادرات غير النفطية والسعي للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية والإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية في ضوء التغيرات والمستجدات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي وتنشيط الاستثمار الخاص والأجنبي وتحديث السياسات الاقتصادية لتواكب متطلبات العصر وظروفه والاستجابة السريعة للتعامل مع التغيرات والمستجدات على كافة المستويات من أهم الإجراءات التي قامت بها حكومة خادم الحرمين الشريفين لتطوير الاقتصاد.

وقد استطاعت المملكة العربية السعودية ويفضل سياستها الاقتصادية الحكيمة وبعتراف العديد من المنظمات المالية والاقتصادية الدولية تجاوزت الأزمة المالية العالمية بأقل الخسائر مما حدا بالدول الكبرى لاختيارها ضمن مجموعة العشرين (أكبر عشرين اقتصاداً على مستوى العالم) ولتكون بذلك ممثلاً لمصالح المنطقة والإقليم في هذا التجمع العالمي الهام.

ويتعكس هذا الأزهار الاقتصادي في ميزانية العام المالي 2011 التي تعد أكبر ميزانية في تاريخ المملكة والتي بلغ قدرها 580 مليار ريال، وإيرادات متوقعة تبلغ 540 مليار ريال، في الوقت الذي حققت الإيرادات الفعلية للعام الحالي نحو 735 مليار ريال بزيادة بلغت نسبتها نحو 56٪ على التقدير لها، وتتشكل الإيرادات البروتولية نحو 91٪ منها، وكان لافتاً أن الميزانية السعودية سجلت فائضاً للعام المالي 2010 بلغ 108.5 مليار ريال، في الوقت الذي كان متوقعاً فيه أن تبلغ مصروفات العام الحالي نحو 626.5 مليار ريال بزيادة تبلغ نحو 86.5 مليار ريال تشكل نسبة 16٪ على ما صدرت عليه الميزانية.

ووجه خادم الحرمين الشريفين جميع أجهزة الدولة بالحرص الشديد على تنفيذ برامجها ومشروعاتها على تحقيق أهدافها في مددها الزمنية المحددة، وإعطاء ذلك أولوية قصوى لما له من تأثير مباشر على رفح مستوى معيشة المواطن وتحسين نوعية حياتهم، خاصة في ضوء ما رُصد لها من إنفاق تنموي طموح، بلغ (1444) بليون ريال، تجاوزت بنسبة (67٪) ما رُصد من إنفاق تنموي خلال خطة التنمية الثامنة، وخصص النصيب الأكبر من هذا الإنفاق لقطاع تنموية

أرساها المؤسس الباني وهي العقيدة الإسلامية الصحيحة. ومن أهم ملامح السياسة الخارجية للمملكة هي العمل على دعم التضامن العربي والإسلامي والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية العادلة وخدمة الإسلام والمسلمين في جميع أنحاء العالم والمحافظة على الاستقرار والسلام العالميين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وبالمقابل عدم السماح للغير بالتدخل في شؤونها.

فمنذ أن يوبع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالملك في 26 جمادى الآخرة 1426 هـ وضع نصب عينيه تحقيق رؤيته الإصلاحية التي اختمرت لديه في سنوات مسؤوليته الطويلة بجوار إخوانه الملوك لتجديد الدولة السعودية العريقة التي تمثل قصة الوحدة العربية الناجحة وأمل العرب والمسلمين في نهضة جديدة بعد تجاربهم المرة المحيطة التي استدعت أفكاراً غريبة عن أرضهم، فكانت رؤية الملك إصلاحاً عن كتاب الله وسنة رسوله وخلق عروبي قويم، حيث يقول حفظه الله: «إن الدولة ماضية في نهجها الإصلاحي المدروس المتدرج ولن نسمح لأحد بأن يقف في وجه الإصلاح سواء بالدعوة إلى الجمود والركود أو الدعوة إلى القفز في الغلام والمغامرة الطائشة وأن الدولة تدعو كل المواطنين الصالحين إلى أن يعملوا بذاً، وفي كل ميدان لتحقيق الإصلاح ببلد، إن الدولة لن تتخف المجال أمام من يريد بحجة الإصلاح أن يهدد وحدة الوطن ويعكر السلام بين أبنائه».

وكانت رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود تقوم على أن الإصلاح هو الطريق من أجل التقدم وخلق مستقبل أفضل لبلادنا وشعبه، فهو سفينة النجاة والخيار الاستراتيجي لمواجهة التحديات الجديدة التي أطلقتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ليس فقط على منطقتنا العربية بل وعلى العالم كله.

وانعكست رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في التطور الكبير الذي شهدته المملكة العربية السعودية في عهده الزاهر ومن خلال إسهاماتها العالمية البارزة التي تتناسب مع رسالتها في المحافل العربية والإقليمية والدولية سياسياً واقتصادياً الأمر الذي جعلها رقماً هاماً في السياسة الدولية لا يمكن تجاوزه خاصة فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية. كما وساهمت هذه الرؤية في تجاوز المملكة العربية السعودية في مجال التنمية السقف المخطط لإنجاز العديد من الأهداف التنموية التي حددتها إعلان الألفية للأمم المتحدة عام 2000، كما أنها قبل على طريق تحقيق عدد آخر منها قبل المواعيد المقترحة.

كما وأنجزت المملكة العربية السعودية في السنوات الست الماضية بعمرها القصير في الزمن، الكثير بما تحقق فيها من مكسبات، الكثير من التحولات الضخمة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والصحية والزراعية والصناعية والتعليمية والاجتماعية مما عزز المكانة الرائدة التي تتمتع بها السعودية في المحافل العربية والإسلامية والإقليمية والدولية.

سياسة خارجية متزنة

فعلی صعيد المجال السياسي، حافظت المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود على منهجها الذي انتهجته منذ عهد مؤسسها الراحل الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه القائم على الاعتدال والائتزان والحكمة وبعد النظر على الصعد كافة ومنها الصعيد الخارجي، حيث تعمل المملكة على خدمة الإسلام والمسلمين وقضاياهم ونصرتهم ومد يد العون والدعم لهم في ظل نظرة متوازنة مع مقتضيات العصر وظروف المجتمع الدولي وأسس العلاقات الدولية المرعية والمعمول بها بين دول العالم كافة منقطة من القاعدة الأساس التي

مركز أن أساس النهضة لأي بلد هو الدعم غير المحدود للتنمية الاقتصادية من أجل تحسين مستوى معيشة المواطن فكان توسيع قاعدة الاقتصاد وتنمية الصادرات غير النفطية والسعي للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية والإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية في ضوء التغيرات والمستجدات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي وتنشيط الاستثمار الخاص والأجنبي وتحديث السياسات الاقتصادية لتواكب متطلبات العصر وظروفه والاستجابة السريعة للتعامل مع التغيرات والمستجدات على كافة المستويات من أهم الإجراءات التي قامت بها حكومة خادم الحرمين الشريفين لتطوير الاقتصاد.

وقد استطاعت المملكة العربية السعودية ويفضل سياستها الاقتصادية الحكيمة وبعتراف العديد من المنظمات المالية والاقتصادية الدولية تجاوزت الأزمة المالية العالمية بأقل الخسائر مما حدا بالدول الكبرى لاختيارها ضمن مجموعة العشرين (أكبر عشرين اقتصاداً على مستوى العالم) ولتكون بذلك ممثلاً لمصالح المنطقة والإقليم في هذا التجمع العالمي الهام.

ويتعكس هذا الأزهار الاقتصادي في ميزانية العام المالي 2011 التي تعد أكبر ميزانية في تاريخ المملكة والتي بلغ قدرها 580 مليار ريال، وإيرادات متوقعة تبلغ 540 مليار ريال، في الوقت الذي حققت الإيرادات الفعلية للعام الحالي نحو 735 مليار ريال بزيادة بلغت نسبتها نحو 56٪ على التقدير لها، وتتشكل الإيرادات البروتولية نحو 91٪ منها، وكان لافتاً أن الميزانية السعودية سجلت فائضاً للعام المالي 2010 بلغ 108.5 مليار ريال، في الوقت الذي كان متوقعاً فيه أن تبلغ مصروفات العام الحالي نحو 626.5 مليار ريال بزيادة تبلغ نحو 86.5 مليار ريال تشكل نسبة 16٪ على ما صدرت عليه الميزانية.

ووجه خادم الحرمين الشريفين جميع أجهزة الدولة بالحرص الشديد على تنفيذ برامجها ومشروعاتها على تحقيق أهدافها في مددها الزمنية المحددة، وإعطاء ذلك أولوية قصوى لما له من تأثير مباشر على رفح مستوى معيشة المواطن وتحسين نوعية حياتهم، خاصة في ضوء ما رُصد لها من إنفاق تنموي طموح، بلغ (1444) بليون ريال، تجاوزت بنسبة (67٪) ما رُصد من إنفاق تنموي خلال خطة التنمية الثامنة، وخصص النصيب الأكبر من هذا الإنفاق لقطاع تنموية

أرساها المؤسس الباني وهي العقيدة الإسلامية الصحيحة. ومن أهم ملامح السياسة الخارجية للمملكة هي العمل على دعم التضامن العربي والإسلامي والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية العادلة وخدمة الإسلام والمسلمين في جميع أنحاء العالم والمحافظة على الاستقرار والسلام العالميين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وبالمقابل عدم السماح للغير بالتدخل في شؤونها.